

حَكْرَمَة

[لا يؤلف أحد كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة ، ولا يمكن التأليف في غيرها ، وهي : إما أن يؤلف من شيء لم يسبق إليه يخترعه ، أو شيء ناقص يتممه ، أو شيء مستغلق يشرحه ، أو طويل يختصره ، دون أن يخل بشيء في معانيه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه بيته ، أو شيء مفرق يجمعه] (١).

هذه القاعدة الرشيدة التي قاها عالم أزهري ، من علماء القرن السابع عشر الميلادي ، تحتفظ دائمًا بقيمتها، وهي تدعو دائمًا كل كاتب أن يسير على نهجها.

ولسوف يكون لدى قارئنا الوعي فرصة أن يقدر إلى أي مدى يوفي كتابنا - الذي نقدمهاليه - بهذه الشرائط؛ فلم يكن شروعنا في هذا المؤلف الجديد عن القرآن ، عبئًا نضييع فيه وقتنا ، ونتنقل به على قرائنا ،

(١) شمس الدين البابلي المتوفى سنة ١٠٧٧ هجرية ، ذكره 'ملا' الجي ، محمد أمين بن فضل الله ، في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر ٤١/٤ (ط القاهرة ١٢٨٤ هـ).

ونزحـم بـه مـكتـبـاتـنا ، فـإـذـا لـم يـأتـ عـلـمـنـا هـذـا بـشـيـء جـدـيدـ في عـالـمـ الشـرـقـ أوـ الغـرـبـ ، فـلـن يـكـوـنـ سـوـىـ مـضـيـعـةـ وـزـحـمـةـ وـإـثـقـالـ .

١ - الوضع السـابـقـ لـلـمـشـكـلـةـ :

إن نـظـرـةـ سـرـيـعـةـ نـلـقـيـهـاـ عـلـىـ مـؤـلـفـاتـ عـلـمـ الـأـخـلـاقـ الـعـامـ -ـ الـتـيـ كـتـبـهـاـ عـلـمـاءـ غـرـبـيـوـنـ -ـ كـافـيـةـ لـلـمـحـظـ فـيـهـاـ فـرـاغـاـ هـائـلاـ وـعـمـيقـاـ ، نـشـأـ عـنـ صـمـتـهـمـ الـمـطـلـقـ عـنـ عـلـمـ الـأـخـلـاقـ الـقـرـآنـيـ .

وـالـوـاقـعـ أـنـ هـذـهـ مـؤـلـفـاتـ تـذـكـرـ لـنـاـ باـخـتـصـارـ ،ـ أـوـ بـإـفـاضـةـ ،ـ الـمـبـادـىـءـ الـأـخـلـاقـيـةـ ،ـ كـاـرـتـأـتـهـاـ الـوـثـنـيـةـ الـإـغـرـيـقـيـةـ ،ـ ثـمـ أـدـيـانـ الـيـهـوـدـيـةـ وـالـمـسـيـحـيـةـ .ـ وـلـكـنـهـاـ حـيـنـ تـذـتـهـيـ منـ عـرـضـ هـذـهـ الـمـراـحلـ الـثـلـاثـةـ ،ـ نـجـدـهـاـ تـنـقـلـنـاـ بـغـتـةـ إـلـىـ الـعـصـورـ الـحـدـيـثـةـ ،ـ فـيـ أـوـرـبـاـ ،ـ مـغـفـلـةـ كـلـ مـاـ يـمـسـ الـدـسـتـورـ الـأـخـلـاقـيـ فـيـ الـاسـلـامـ .

وـبـرـغـمـ هـذـاـ ،ـ فـإـنـ إـلـضـافـةـ الـقـرـآنـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ ذـاتـ قـيـمةـ لـاـ تـقـدـرـ ،ـ وـلـسـوـفـ يـفـيدـ مـنـهـاـ تـارـيـخـ النـظـرـيـاتـ الـأـخـلـاقـيـةـ سـعـةـ ،ـ وـعـقـمـاـ ،ـ وـتـوـافـقـاـ ،ـ كـمـاـ تـقـيـدـ الـمـشـكـلـةـ الـأـخـلـاقـيـةـ ذـاتـهـاـ مـنـهـاـ ،ـ فـيـ حلـ مـصـاعـبـهـاـ ،ـ سـوـاءـ فـيـ ذـلـكـ الـمـصـاعـبـ الـمـتـجـدـدـةـ وـالـدـائـمـةـ .

أـلـيـسـ إـذـنـ خـسـارـةـ ضـخـمـةـ أـنـ يـغـفـلـ أـمـرـ نـظـرـيـةـ كـهـذـهـ ،ـ وـأـنـ يـلـفـهـاـ الصـمـتـ؟ـ ..ـ

وـالـحـقـ أـنـهـ لـوـ أـنـنـاـ -ـ بـدـلـاـ مـنـ أـنـ نـبـحـثـ فـيـ هـذـهـ مـؤـلـفـاتـ عـنـ عـلـمـ الـأـخـلـاقـ الـعـامـ -ـ بـلـأـنـاـ إـلـىـ الـكـتـبـ الـأـوـرـبـيـةـ ،ـ الـتـيـ تـعـالـجـ مـسـائـلـ الـإـسـلـامـ بـخـاصـةـ ،ـ فـسـوـفـ بـنـجـدـ أـنـ مـحاـولـاتـ قـدـتـ خـلـالـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ ،ـ مـنـ أـجـلـ اـسـتـخـرـاجـ الـمـبـادـىـءـ الـأـخـلـاقـيـةـ مـنـ الـقـرـآنـ ،ـ بـيـدـ أـنـ إـطـارـ هـذـهـ الـمـحاـولـاتـ ،ـ كـانـ فـيـ الـغـالـبـ مـحـدـودـاـ ،ـ كـاـ كـانـ مـضـمـونـهـاـ بـعـيـداـ مـنـ الـمـطـابـقـةـ الـدـقـيقـةـ لـلـنـظـرـيـةـ الـقـرـآنـيـةـ الـحـقـةـ .

فمن حيث الإطار نجدهم أغفلوا الجانب النظري من المسألة : فليس هناك عالم أوروبي واحد حاول أن يستخلص من القرآن مبادئه الأخلاقية العامة ، وفضلاً عن ذلك ، فلم يكن لدى أيٍ من بينهم اهتمام بأن يصوغ قواعده العملية ، ويقدمها في صورة دستور كامل. وإنما الخصت كل جهودهم في أن جمّعوا عدداً ، قليلاً أو كثيراً ، من الآيات القرآنية المتعلقة بالعبادة ، أو بالسلوك ، وترجموها ترجمة حرفية .

ويبدو لنا ، أن الذي استهل هذه المجموعة من النصوص المختارة من القرآن كان المستشرق جارسان دي تاسي Garcin de Tassy ، فقد قدم لنا مؤلفاً صغيراً بعنوان : « القرآن : مبادئه وواجباته » [باريس ١٨٤٠ م] . وتبعه المستشرق لوفيفر Lefèvre ، الذي نشر عام ١٨٥٠ م قطعاً مختاراً من ترجمة سفري Savary ، بعنوان : « محمد : قوانين أخلاقية ، ومدنية ، ودينية » . ثم جاء من بعدهما بارتلمي سانت هيلير Barthelemy S. Hilaire في كتابه : « محمد والقرآن » [باريس ، نشر ديديه Didier ١٨٦٥ م] . وهذا من حيث الإطار الذي سيقت في داخله بحوث ذلك العهد .

وأما من حيث عيوب المضمون فترجمتها إما إلى ترجمات غير صحيحة ، وإما إلى تلخيص سيء ، وإما إلى الأمرين معاً ، وهو ما نجده واضحاً لدى المستشرق جول لا بوم Jules La Beaume في كتابه : « تحليل آيات القرآن Koran Analysé Maisonneuve [باريس ١٨٧٨ م] . وهو مع ذلك أقل الأعمال التحليلية في هذا المجال بعدها عن القام ^(١) .

(١) بيد أنه إلى جانب تكرار الآيات تحت عنوانين متراوحة ، وبرغم الأخطاء المختلفة عن ترجمة كازميرסקי Kasimirski - التي اضطر جول لا بوم أن يستخدمها جمله بالعربية - فإن العنوانين التي أراد بها تلخيص الآيات لا تتفق مع النصوص التي يقلب معناها أحياناً ، ويحسن المرء في بعض الموارض أن القرآن يدفع الناس إلى الأنانية ، وإلى الشار ، وأنه قد أباح لهم الغدر ، والخيانة ، والخنث في اليمين ، إلى غير ذلك مما يعيينا حصره ...

ولذلك بدا لنا من الضروري أن نتناول الموضوع من جديد ، وأن نعالجه تبعاً لمنهج أكثر سلامة ، من أجل تصحيح هذه الأخطاء ، وملء هذه الفجوة في المكتبة الأوروبية^(١) ، وحق نرى علماء الغرب الوجه الحقيقي للأخلاق القرآنية ، وذلكم في الواقع هو هدفنا الأساسي من عملنا هذا

* * *

بيد أننا بالرجوع إلى مكتبتنا الإسلامية نفسها ، لاحظنا أنها لم تعرف حتى الآن سوى نوعين من التعاليم الأخلاقية : فهي إما نصائح عملية ، هدفها تقويم أخلاق الشباب ، حين توحى إليهم الاقتناع بالقيمة العليا للفضيلة^(٢) ، وإما وصف لطبيعة النفس وملكاتها ، ثم تعريف للفضيلة وتقسيم لها ، مرتب في غالب الأمر بحسب النموذج الإفلاطوني ، أو الأرسطي^(٣) ، وكثيراً ما نرى المنهجين يتعاقبان في قلم كاتب واحد^(٤) ، وإن فلم يكن هنالك سوى كتب إنسانية محضة ، أجدهم مؤلفوها أنفسهم ، فاستودعوا ثمرات تأملاتهم ، ودراساتهم الفلسفية ، ولم يظهر فيها النص القرآني كليّة ، أو هو لا يكاد يظهر إلا بصفة ثانوية .

فلم تكن الأخلاق القرآنية إذن الموضوع الرئيسي للدراسة ، والتقنيين ، لدى المسلمين أو المستشرقين ، لا من الناحية النظرية ، ولا من الناحية العملية .

(١) سوف يتبيّن بعد ذلك أن الكتاب قد ملأ هذه الفجوة في المكتبة العربية أيضاً ، حين وفق الله إلى تعريفه ، على نحو ما يلمس القارئ . « المَعْرُوب » .

(٢) نذكر من خير الكتب التي من هذا النوع رسالة ابن حزم « مداواة النفوس » طبعة أدهم بالقاهرة .

(٣) خير كتاب تبع هذا النظام ، وأشهره هو كتاب ابن مسكونيه : « تهذيب الأخلاق » المؤلف - ، وقد نشرته الجامعة الأمريكية بيروت عام ١٩٦٦ ، بتحقيق الأستاذ قسطنطين زريق . « المَعْرُوب » .

(٤) يظهر هذا لدى الأصفهاني في « الذريعة » ، وبصورة أكثر كلاماً وامتداداً لدى الغزالي في كثير من كتبه ، وبخاصة موسوعته الإسلامية : « إحياء علوم الدين » .

ونحسب أن من الواجب أن نضيف بعض التحديد إلى هذا التأكيد المزدوج ، ليصبح أكثر دقة ، ويخلص من كل لبس أو غموض .

ولسنا ندعى ابتداء ، أن بحوثنا في المجال النظري تخوض في أرض لم يرقدَها أحد قبلنا ، فإن العلماء المسلمين قد أعملوا قرائتهم منذ عهد مبكر في هذا الموضوع : علماء الكلام ، وعلماء الأصول ، فكرروا جميعاً في مقاييس الخير والشر ، (أو بحسب تعبيرهم : مسألة الحسن والقبح) ، وفكِّر الفقهاء في شروط المسؤولية ، وفكِّر الأخلاقيون والصوفية في فاعلية الجهد ، وإخلاص النية والقصد . ولكننا إذا صرفنا النظر عن أن هذه الأفكار قد بقيت منتشرة في مختلف المذاهب التي تمسُّ الأخلاقية من قريب أو من بعيد ، والتي لم تعنَ دائماً وجهة النظر الأخلاقية بمفهومها الخاص - فإن النظرية الأخلاقية التي يقدمها هؤلاء تصدر في جانب كبير منها - على الأقل - عن روح المذهب الذي ينتهي إليه مؤلفوها ، إن لم تكن من محض نظراتهم الشخصية ، لأن القرآن لا يرد ذكره فيها إلا بصفة مكملة ، شاهداً أو برهاناً على فكرة أو أخرى سبق الأخذ بها .

وأما في المجال العملي فمن الحق أن الغزالى - كما نعلم - قد حاول في كتابه « جواهر القرآن » - أن يحلل جوهر القرآن ، وأن يرده إلى عنصرين أساسين ، يتصل أحدهما بالمعرفة ، ويتصل الآخر بالسلوك . وانتهى إلى أن حصر في القرآن من النوع الأول سبعهائة وثلاثمائة آية ؛ كما حصر من النوع الثاني سبعهائة وأحدى وأربعين آية^(١) .

(١) فمجموع هذه الآيات يربى على ألف وخمسمائة آية ، تتمثل أقل من ربع القرآن بقليل ، وما عدا ذلك لا يعالج في رأيه سوى مسائل تكميلية ، وشأنها - على ما قال - شأن الصدفة التي تغطي المادة الثمينة في الكتاب ، وقد دخل هذا العمل القديم مع بعض تعديلات يسيرة - إلى اللغة الفرنسية ، على يد كاتب تركي ، هو الجنرال محمود مختار كتير جوغلو ، في كتاب بعنوان : « الحكمة القرآنية - آيات مختارة - La Sagesse Koranique. Versets choisies » (باريس Geuthmer ١٩٣٥) . وقد نشر المؤلف على هذه الصورة كتاب الغزالى مختصراً (ألفاً ومائتاً آية ، بدلاً من ألف وخمسمائة آية) ، بعد أن خلط خلطًا تاماً كلًا عنصريه بالآخر ، حتى إنه ألغى عناوين السور ، وقد كانت من قبل متميزة .

ومن المؤسف أن هذا النوع من الحصر والتصنيف ، الذي يعد خطوة أولى في سبيل إعداد المواد للتشييد - لم يعقبه ما يقتضيه من عمل ضروري يهدف إلى إعلاء البناء .

ومع ذلك ، يجب أن نعترف بأن اختيار المواد في العمل قد تم بوجه عام تبعاً لقاعدة ، وأن الآيات المختارة في القسم العملي تتوافق غالباً مع موضوع دراستنا .

وليس الأمر على هذا النحو بالنسبة إلى ما استخرجه القاضي أبو بكر الجصاص الحنفي (المتوفى عام ٣٧٠ هـ)^(١) ، في كتابه : « أحكام القرآن » ، (طبعة اسطنبول ١٣٣٨ هـ) ، وإلى ما استخرجه القاضي أبو بكر بن العربي ، المالكي ، (المتوفى عام ٥٤٢ هـ)^(٢) في كتابه المعنون أيضاً باسم : « أحكام القرآن » (نشر مطبعة السعادة بالقاهرة ١٢٣١ هـ) . وكذلك بالنسبة إلى ما استخرجه ملا أحمد جيون الهندي الحنفي ، (المتوفى عام ١١٣٠) في كتابه « التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية » (بومباني ١٣٢٧ هـ) .

ولم يقتصر الأمر في هذه الكتب على أن نجد النصوص القرآنية ذات المغزى الأخلاقي ، وقد غرقت بطريقة غامضة وسط نصوص تتصل بمواضيع

(١) أحمد بن علي الرazi ، أبو بكر الجصاص ، فاضل ، من أهل الري ، سكن بغداد ، ومات فيها ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، وخطب في أن يلبي القضاء فامتقنع ، وألف كتاب « أحكام القرآن » ، وكتاباً في « أصول الفقه » .

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد المعاوري ، الأشبيلي المالكي ، أبو بكر بن العربي ، قاض من حفاظ الحديث ، رحل إلى الشرق ، وبرع في الأدب ، وبلغ رتبة الاجتهاد في الدين ، وصنف كتبًا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ ، وولي قضاء أشبيلية ، ومات بقرب فارس ، ومن مشهور كتبه : « العواصم من القواسم » و « وعارضه الأحودي في شرح الترمذى » و « أحكام القرآن » .

فقهية ، أو أصولية ، أو كلامية ، أو كونية ، أو غيرها. بل لقد رأينا لدى القاضيين آيات مذكورة بمناسبة مسائل ، لا يتصل النص بها إلا من بعيد ، وقد اعتبرت هذه المسائل ببساطة مناسبة لذكرها .

وعلى كل حال ، فإن جميع المؤلفين ، بما فيهم الغزالى ، وقد جمعوا بطريقتهم الآيات القرآنية بترتيب السور – جعلوا من مختاراتهم مجرد جمعٍ لمواد متفرقة ، لا تربط بينها روح قرابة ، ولا يظهر فيه أي تسلسل للأفكار . ولذلك ، فعندما فقدت الوحدة الأولى لكل سورة لم يستطعوا أن يكملوا عملهم بإيجاد وحدة منطقية ، تربط بين الأجزاء المختارة ، أو تصنيف منه جي تقتضيه قاعدة التعلم .

وقد وجدنا هذا النظام المنطقي لدى بعض العلماء الشيعة ، من مثل : الشيخ أحمد بن محمد الارديلي (المنوفى عام ٩٩٣ هـ) ، في كتابه : « درة البيان في آيات الأحكام »^(١) ، ومن مثل الشيخ أحمد بن اسماعيل الجزائري النجفي (المتوفى عام ١١٥٠ هـ) في كتابه : « قلائد الدرر في بيان أحكام الآيات بالأثر »^(٢) ، غير أن هذين الكتابين^(٣) اللذين يمكن أن يعدا فهرساً

(١) أحمد بن محمد الارديلي – فاضل من فقهاء الامامية وزهادهم ، نسبته الى اربيل باذربيجان ، ووفاته بكرباء ، ومن كتبه : « مجمع الفوائد والبرهان في إرشاد الأذهان » و « زبدة البيان في شرح آيات أحكام القرآن » . وهو ما نقل المؤلف عنوانه مختلفاً ومحظراً . « العرب » .

(٢) أحمد بن اسماعيل الجزائري النجفي ، فاضل إمامي ، أصله من جزائر خوزستان ، واشتهر في النجف ، وتوفي فيه ، ومن كتبه : « قلائد الدرر في بيان أحكام الآيات بالأثر » . « العرب » .

(٣) الكتابان مطبوعان في فارس ، وقد رتبتا موضوعاتهما تبعاً للنظام المعتمد لكتب الفقه ، وتوجد منها نسخة لدى صديقنا وزميلنا القاضي الشيخ أحمد محمد شاكر – بالقاهرة .

لنصوص القرآن المتعاقبة بالفقه الإسلامي - لا يعالجان الأوامر الأخلاقية
إلا نادراً ..

وهكذا لم ينمض أحد - فيما نعلم - حتى الآن باستخلاص الشريعة الأخلاقية من القرآن في مجموعه ، ولم يحاول أحد أن يقدم لنا مبادئها ، وقواعدها في صورة بناء مهاتسّك مستقل عن كل ما يربطه بالحالات القريبة منه ، وتلائم هي المهمة التي انتدبنا للوفاء بها هنا ، بقدر ما تطيقه وسائلنا .

٣ - « تقسيم ومنهج » :

نحن نميز تحت لفظة (القانون الأخلاقي) - كما يميز جميع الباحثين تحت اسم الجنس - فرعين مختلفين هما : النظرية والتطبيق .

والواقع أن دراستنا للنص القرآني قد أوحت إلينا ، لا بوجود هذين الفرعين لعلم الأخلاق في القرآن - فحسب ، بل لقد كشفت لنا عن أن الصورة التي جاءت بها بلغت درجة من الكمال لا يُبَتَّغَى وراءها شيء .

الجانب العملي : وقد بحثنا في رسالة حديثة النشر - الأخلاقية العملية في القرآن ، في علاقتها بالحكمة القدية ، واستطعنا أن نكشف فيها عن ثلات خصائص نوجزها فيما يلي :

فالقرآن - من حيث كونه حافظاً لما سبقه ، واستمراراً له - قد تميز عنه بذلك الامتداد الرحب الذي ضم فيه جوهر القانون الأخلاقي كله ، وهو الذي ظل متفرقاً في تعاليم القديسين والحكماء ، من المؤسسين والمصلحين ، الذين تباعد بعضهم عن بعض ، زماناً ومكاناً ، وربما لم يترك بعضهم أثراً من بعده يحفظ تعاليمه .

ولعل هذا الجانب هو السمة البارزة من سمات القرآن ، وإن لم تكن أثمن سماته ، ولا آصلها .

وإنما تبدو أصالة هذا التعليم الأخلاقي في أجيال صورها ، في طريقته التي سلكها لتقديم تلك الدروس المختلفة عن الماضين ، وتقريباً ، بحيث يصوغ تنوعها في وحدة لا تقبل الانفصام ، ويسوقها على اختلافها في إطار من الاتفاق التام ، وذلك لأنه بدأ بآن نزع عن الشرائع السابقة كل ما كان في ظاهر الأمر إفراطاً أو تفريطاً ، وبعد أن حقق وضع التعادل في ميزانها ، الذي كان يميل تارة إلى جانب ، وأخرى إلى جانب آخر - دفعها جميعها في اتجاه واحد ، ثم نفح فيها من روح واحدة ، بحيث صار حقاً أن ينسب إليه بخاصة بمجموع هذه الأخلاق .

وأعجب من ذلك وأعظم أصالة جانبه الخلاق ، فليس يكفي - في الواقع - لكي نصف أخلاق القرآن - أن نقول : إنها حفظت تراث الأسلاف ودعمته ، وإنها وفقت بين الآراء المختلفة التي فرقت أخلافهم ، بل ينبغي أن نضيف : أن الأخلاق القرآنية قد رفعت ذلکم البناء المقدس ، وجملته ، حين ضمت إليه فضولاً كاملة الجدة ، رائعة التقدم ، ختمت إلى الأبد العمل الأخلاقي^(١) .

ولسوف يكون علينا في هذه الدراسة أن نعالج الأحكام العملية التي جاء بها القرآن في ذاتها ، وفي مرحلتها النهائية من تطورها ، وحسب القاريء بعد ذلك أن يتضفج النصوص التي نوردها في نهاية هذا الكتاب ، ليدرك رحابة هذا النظام وجماله .

ولسوف يختلف منهجنا كثيراً في عرض هذا الجانب عن المنهج الذي اتبعه ساقونا . فلما كنا - أولاً - لا نرى من اللازم أن نستوعب النصوص والآيات ذات الاتصال بالموضوع ، فقد اكتفينا بأن سقنا بعضًا منها ؛ ذا دلالة كافية

(١) انظر كتابنا « المدخل إلى القرآن - Initiation du Koran » القسم الثاني - الفصل الثاني ، وسوف تجد هنا ذلك أمثلة عديدة مادية ، تشهد بوجود هذه الجوانب الثلاثة فيما أضافه القرآن : إجمال لما سبق ، وتفريق بين وجهات مختلفة فيه ، وإكمال جوانب ناقصة .

على القواعد المختلفة للسلوك ، ثم حاولنا من بعد ذلك أن نتجنب التكرار
بقدر الإمكان .

واتبعنا أخيراً نظاماً منطقياً بدلاً من التزام نظام السور (الذي تبعه الإمام
الغزالى) ؛ أو النظام الأيجيدي للمفاهيم (كافعل جول لا بوم) . فالنصوص
في عملنا هذا مجتمعة في فصول ، بحسب نوع العلاقة التي سيقت القاعدة لتنظيمها ،
وقد ميّزَت في داخل كل طائفة عدة مجموعات صغيرة من النصوص ، وضمنا
لها عنواناً فرعياً يوجز التعليم الخاص الذي يستقى منها ، بحيث يتاح للقارئ
أن يجد الحكم الذي يبحث عنه بكل سهولة .

وتنظيم النصوص بمجموعها على هذا الوجه يبني لنا منهجاً كاملاً للحياة
العملية كما رسّمها القرآن : كيف ينبغي على الإنسان أن يسلك مع نفسه ، وفي
أسرته ، ومع الناس أجمعين ؟ .. وما المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقات
بين الحاكمين والمحكومين ، وبين الدول أو المجتمعات ؟ .. وكيف يؤدي
الإنسان العبادة لله ؟ .. وكل ذلك قد قيل بطريقة واضحة ومحددة .

هذا الطابع الإجمالي يجد ما يكمله في طابع آخر ، ينحه قيمة العليا ،
ذلك أن القرآن - بعد أن رسم لكل مجال من مجالات الحياة خط سلوكه -
يقدم لنا أُطراً معدة على هيئة دوائر مشتركة المركز ، كل واحدة منها قابلة
لأن تتسع ، وتتكثّش ، في توافق مع المجموع . بل لقد تتدخل هذه الدوائر
بالتبادل ، دون أن تطغى إحداها على الأخرى .

كيف استطاع القرآن أن يحدث هذا الأثر المعجز ؟ .

لقد كان منهجه غاية في البساطة ، حين تخير لبيان قواعده أقوالاً ذات
تأثير خاص ، وهي أقوال تقف دائمًا في منتصف الطريق ، بين المجرد :
غامضه ومهمه ، وبين الحسيّ المفرط في الشكلية . وكذلك نجد أن الأطر
التي يبنيها صارمة ومرنة في آن .

فمن حيث وضوح المضمون تجدر أن وضوح كل قاعدة يوجد نوعاً من الحياز ، يقف في مواجهة الفوضى ، وجوح الهوى ؛ ولكنها من حيث عدم تحديد هذا المضمون تترك لكل فرد حرية اختيار الشكل الذي يكيف في نطاقه مثله الأعلى ؟ طبقاً للشروط التي تلزمها التجربة ، كما يختار الشكل الذي يوائم به بين الواجب العاجل والمقتضيات الأخرى التي تلزمها الأخلاقية . فهنا أمران : تكييف ومواءمة ، ينبغي أن يتما بوساطة جهد راشد ، بعيد عن الإرخاء ، وعن الغلواء ، التي لا ضابط معها .

وبهذه الطريقة استطاعت الشريعة القرآنية أن تبلغ كالأمزوج ، لا يمكن لغيرها أن يتحقق التوافق بين شقيه : لطف في حزم ، وتقدير في ثبات ، وتنوع في وحدة .

وبهذه الطريقة أيضاً ، أقاحت الشريعة القرآنية للنفس الإنسانية أن تطمئن إلى سعادة مزدوجة ، تجمع أيضاً بين النقيضين : خضوع في الحرية ، ويسر في المحايدة ، ومبادرة في الاستمرار ، وقليل من فهم تلك الحكمة الرفيعة .

ومن ثم أخذ بعضهم على الإسلام أنه لم يحدد مثلاً الطريقة التي يستشار بها الشعب في القضايا العامة ، ولم يحدد شكل الدولة المسلمة ، وطريقة اختيار رئيسها : أهي اقتراع شامل ، أم مقتصر على الصفة ؟ . وهل هي جمهورية ، أو ملكية ؟ الخ ..

هذا البحث المفرط في التحديد القانوني ، يمكن أن يظهر لدى أولئك الذين يضعون القانون ، أو أولئك الذين يخضعون له . ففي الحالة الأولى يفرض القانون ويحتمه نوع من الحذر لدى المشرعين ، إزاء الأفراد الذين ينماط بهم تطبيقه ؟ ومع ذلك فهو يتوجه إلى إلغاء كل مبادأة ، وإلى أن يجعل الحياة المشتركة رتيبة ، لا تطاق ، وإلى أن يجعل من أعضاء المجتمع ما يشبه النسخ المكررة من نموذج آلي واحد .

لَكُنَا قَدْ نَصَادَفَ بَيْنَ الْمُحْكُومِينَ أَنفُسَهُمْ أَنَّاسًا يُودُونَ أَنْ يَتَوَلَّ الْمُشْرِعَ
بِنَفْسِهِ تَحْدِيدَ كُلِّ شَيْءٍ وَتَقْنِيَّتِهِ؟ فَإِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الْمُشْرِعُ يَكُنْ أَنَّ
يَتَحْقِقُ، فَكَيْفَ يَنْفَسِرُ اقْتِضَاءً مِنْ هَذَا الْقَبِيلَ بِالْغَيْرِ أَقْصَى مَدَاهُ، إِلَّا بِأَنَّهُ
تَلْمِسَ لِأَدْنَى جَهَدٍ عُقْلِيًّا وَأَخْلَاقِيًّا؟.. إِنَّمَا نَقْلُ، إِنَّمَا تَنَازُلُ مُحْضٍ وَبِسِيطٍ
عَنِ الْشَّخْصِيَّةِ !!

إِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْقُضُ ذَلِكَ الاتِّجَاهَ إِلَى حَصْرِ كُلِّ الْقَوَاعِدِ، كَمَا لَا يَنْقُضُ
الاتِّجَاهَ الْمَضَادِ، فَهُلْ كَانَ هَذَا التَّصْرِيفُ الْحَكِيمُ، وَذَلِكَ الْمَوْقِفُ الْوَسْطُ
الَّذِي يَقْفِي فِيهِ الْفَرَدُ دَائِمًا بِمَعْزِلٍ عَنْ طَرْفِيِّ نَقْيَضٍ - مُجْرِدًا اِتْفَاقًا؟ أَوْ تَحْكِمَا
وَاعْتِسَافًا؟ أَوْ أَنْ لَهُ غَايَةٌ مُعَيْنَةٌ؟.

إِنَّا لَكَيْ نَقْتَنِعُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي إِيْحَازِهِ، وَفِي تَفَصِّيلِهِ، يَهْدِي إِلَى تَلْكَ
الْحَكْمَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْمَنْزَهَةِ - حَسِبْنَا أَنَّ ذَنْدَكَرَ الْوَاقِعَةِ التَّالِيَّةَ :

«فَعَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرِضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَاجْبُجُوا، فَقَالَ رَجُلٌ : أَكَلَ
عَامَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ
قُلْتُ : نَعَمْ، لَوْجَبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ؛ ثُمَّ قَالَ : ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ^(١)،
فَإِنَّمَا هَلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُوءِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَاءِهِمْ؛ فَإِذَا أَمْرَتُكُمْ
بِشَيْءٍ فَاتَّوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»^(٢)؛ وَفِي رِوَايَةِ
أَخْرَى أَكْثَرَ تَصْرِيحاً، رَوَاهَا ابْنُ جَرِيرٍ مُوقَفَةً عَنْ أَبِي ثَلَبَةَ الْخَشْنِيِّ،
وَرُوِيَتْ مُرْفَوِعَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا
تَضْيِعُوهَا، وَحدَّ حَدَوْدَاهَا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِ كُوْهَا»، وَسَكَتَ

(١) يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ : لَا تَسْتَهِرُوا بِالْوَحْيِ، وَلَا تَفْتَشُوا عَنْ شَرائِعِ الْمُضْعُوفَةِ حِينَ
لَا تَجِدُوهَا.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَوَرَدَ بِعِنْدِهِ فِي ابْنِ حَبَّانَ - ذِكْرُهُ السِّيُوطِيُّ فِي الدُّرُّ المُنْثُورِ ٥/٣٣.

عن أشياء رحمة لكم ، غير نسيان ، فلا تبحثوا عنـما^(١) . ويدرك ابن حبان أن ظروفاً كهذه الظروف كانت مناسبة لنزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْوِيْكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهُمَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلَكُمْ ، عَفَّا اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ » ، قـدـ سـأـلـهـا قـوـمـ مـنـ قـبـلـكـمـ ثـمـ أـصـبـحـوـا بـهـا كـافـرـينـ^(٢) .

هذا الاستبعاد للمبالغة والإفراط في (كيف ؟ وكم ؟) من القواعد القرآنية - إجراءً اتـخذـ صـراـحةـ ، كـيـاـ يـتـسـنىـ لـكـلـ فـرـدـ أـنـ يـمارـسـ طـاقـتـهـ العـقـلـيـةـ والـجـسـمـيـةـ والـخـلـقـيـةـ ، بـطـرـيـقـ تـخـتـلـفـ عـنـ غـيرـهـ . فـهـذـاـ هوـ ماـ يـتـصـلـ بـالـأـخـلـاقـ الـعـمـلـيـةـ ، وـالـسـهـاتـ الـعـامـةـ الـتـيـ تـحدـدـهـاـ ؛ فـلـنـمـضـ إـلـىـ الـأـخـلـاقـ النـظـرـيـةـ :

الجانب النظري : وهذا يفارق منهجنا أيضاً المنهج العام ؛ ذلك أن ما ^{هيـمـ} غالبية علمائنا في المقام الأول هو الجانب الاقتصادي ، أو الشرعي ، ونحن باديء ذي بدء ، نركز اهتمامنا على المجال الأخلاقي ؛ واضعين كل مسألة في المصطلحات التي تصاغ بها لدى الأخلاقيين المحدثين .

ونحن من ناحية أخرى نتخد من القرآن ذاته نقطة انطلاق ، بحيث كان دأبنا الدائب أن نستخرج منه الإجابة عن كل مسألة ، بالرجوع المباشر إلى النص . وهنا تكمن الصعوبة ؛ فإن النصوص المتعلقة بالنظرية الأخلاقية ليست بالكثرة والوضوح اللذين تمتاز بهما الأحكام العملية ، غير أن هنا سؤالاً مسبقاً ينبغي أن يطرح :

هل القرآن كتاب نظري ؟ أو هل يمكن أن يلتمس فيه ما يلتمس ، من المؤلفات والأعمال الفلسفية ؟ .

(١) حديث حسن رواه الدارقطني وغيره ، وللمؤلف هنا طريق أخرى « المغرب » .

(٢) المائدة - ١٠١ - ١٠٢ .

— إن الفلسفة بالمعنى المألف للكلمة هي عمل فكر منطقي ، معتمد على مجرد ومضات الذهن الطبيعي ، ينتقل فيه المفكر من حكم إلى آخر ، بمنهج معين ، للتوصل إلى إقرار نظام معين ، قادرٍ على تفسير الأشياء في عمومها ، أو تفسير وضع معين لأحد هذه الأشياء. وبدهي أن هذا الجهد العقلي؛ وهذه الخطوة التدريجية — لا يتتسايان مع ضوء وحي ، يغمر النفس دون بحث أو توقع ، ويقدم لها على حين فجأة جملة من المعرفة ، لا تسبق فيها المقدمات نتيجتها ، ولا المقدم تاليه .

فليس القرآن إذن عملاً فلسفياً ، بمعنى أنه ليس ثمرة فلسفة ، وهو لا يستخدم طرق الاكتساب الفلسفية ، بالإضافة إلى أنه لا يتبع كذلك طرق التعليم التي يتبعها الفلسفه ، وهي طرائق المنهج العقلي ، التي تقوم على : (التعريف ، والتقسيم ، والبرهنة ، والاعتراضات ، والإجابات) ؛ وهي كلها أمور متلاحمة دون جدال ، ولكنها لا تؤثر إلا على جانب واحد من النفس ، هو الجانب العقلي ، على حين أن للقرآن منهجه الذي يتوجه إلى النفس بأكملها ؛ فهو يقدم إليها غذاءً كاملاً ، يستمد منه العقل والقلب ، كلاهما ، نصبياً متساوياً .

وهكذا يفارق التعليم القرآني التعليم الفلسفى ، سواء في المصادر ، أو في المناهج . فهل مما يتفارقان كذلك في موضوعهما ؟ . وفي هدفهم ؟ .

إن القول بهذا معناه أننا نقرر — بعلم أو بلا شعور — أن القرآن ليس كتاب دين ؟ ذلك أنه منها تكن الفروق بين الفلسفة والدين — والتي تتمثل في أن الأولى ، تستمد منبعها من ارتقاب العقل ، على حين أن الدين يستمد من الضوء الكامل للوحي ؛ أو أن كليهما قد ينقاد أحياً (١) وراء سراب

(١) نحن نتحدث هنا عن الدين بعامة ، لا عن الأديان المنزلة .

التخيل ، وأن أحدهما (وهو الفلسفة) ليس سوى معرفة محضة وبساطة ، والآخر اقتناع عميق ، ومؤثر ، وأخاذ – منها تكن الفروق بينها فهات الفلسفة في جانبها الأسمى ، وللدين في جميع أشكاله ، موضوعاً مزدوجاً ، مشتركاً ، هو : حل مشكلة الوجود ، أصله ومصيره ، وتحديد الطريقة الحكيمه والمثلى للسلوك ، وتحصيل السعادة .

بيد أن أفضل ما يدل على التشابه بين المادة القرآنية بخاصة ، وبين الفلسفة – أن نلحظ أن القرآن حين يعرض نظريته عن الحق ، وعن الفضيلة لا يكتفي دائمًا بأن يذكر بها العقل ، ويثير أمرها باستمرار أمام التفكير والتأمل ، وإنما يتولى هو بنفسه التدليل على ما يقدم ، ويتولى تسويقه . وفضلاً عن ذلك ، فإن طبيعة استدلالاته ، والطريقة التي يسوق بها الدليل ؛ قد اختيرت كلتاها على وجه يفهم أعظم فلاسفة دقة ، وأشد المناطقة صرامة ، في الوقت الذي تلبى فيه أكثر المطالب واقعية ، كما تروق أرقى الأذواق الشعرية وأرقها ، وأبسط المدارك وأقلها .

فليس يكفي إذن أن نقول : إن القرآن لا ينكر الفلسفة الحقة ، وليدة التفكير الناضج ، وعاشرة اليقين ؛ ولا يكفي كذلك أن نقول : إنه يوافقها ويشجعها ، وإنه يرتضي بحثها المنصف ، بل ينبغي أن نضيف إلى ذلك : أنه يُمْدِّها بمادة غزيرة في الموضوعات ، وفي الاستدلالات .

ولا ريب أن القرآن لا يقدم إلينا هذه الحقائق الأساسية مجتمعة ، في صورة نظام موحد . بيد أننا نتساءل : إذا كان نظام كهذا لم يوجد كاملاً ، أفلا يوجد في هذا الكتاب جميع العناصر الضرورية ، والكافية لبنيائه ؟ .

الحق أَنَّه لا مرأء في أن القرآن مشتمل على جميع العناصر الأساسية للفلسفة الدينية : أصل الإنسان ، ومصيره ، وأصل العالم ومصيره ، ومبادئه السبب والغاية ، وأفكار عن النفس ، وعن الله ... الخ ... وإن دراسة مثل هذا الموضوع لجدية أن يخصص لها عمل مستقل .

فاما أن يكون ذلك الكتاب قد تحدث في الوقت نفسه عن أسس النظرية الأخلاقية – فذلك هو السؤال الأول الذي طرحتناه في دراستنا هذه، والذي خصصناه بأعظم قدر من جهدنا .

وإنا لنعتقد أن بوسعنا أن نعلن منذ الآن أننا قد وجدنا لهذا السؤال إجابة واضحة ، وإيجابية تماماً .

إن القرآن لا يكتفي في الواقع بأن يضع قاعدة السلوك ، على وجه أكثر شمولًا وتفصيلاً ، كما لم يفعله أي تعلم عملي ، فقد وجدناه يرسى تحت هذا البناء الضخم قواعد من المعرفة النظرية أعظم متانة وأشد صلابة . وللتطرّح عليه مثلاً السؤال التالي :

على أي أساس ترتكز شريعة الواجب القرآني ؟
ومن أي معين تستقي سلطانها ؟ .

ولسوف يحييك : بأن التمييز بين الخير والشر هو إلهام داخلي مرکوز في النفس الإنسانية ، قبل أن يكون شرعة سماوية ؛ وبأن الفضيلة – في نهاية المطاف – إنما تتخذ مرققتها من طبيعتها الخاصة ، ومن قيمتها الذاتية . وبأن العقل والوحى – على هذا – ليسا سوى ضوء هادٍ ، مزدوج ، لموضع واحد ، وترجمة مزدوجة ، لواقع واحد أصيل ، تتدفق جذوره في أعماق الأشياء .

وأسأله بعد ذلك : عن صفات هذه الشريعة ، وامتداد سلطانها ؟
ولسوف يقول لك : إنها شريعة عامة ، وأبدية ، تكفل للبشرية مطامعها المشروعة ، ولكنها تعترض بكل وضوح وتأكيد على شروطها الجاحدة ، والمت Hickمة .

و زد في سؤاله عن المسئولية الإنسانية ، وعن شروطها ، وحدودها ، وعن الوسيلة الناجعة لكسب الفضيلة ، وعن المبدأ الأسمى الذي ينبغي أن يحد الإرادة عن العمل ؟ ..

أو سله عن اي مبدأ عام لا يملك اي اخلاقي بصير بعمله أن يغفله؟.

ولسوف تجد فيه لكل سؤال حكمًا محدداً وقاطعاً ، يفرض نفسه إجابة فريدة ، من شأنها ان تؤلف بين اكثرا المشاعر نباهة واتزانًا .

والذي استولى في النهاية على إعجابنا ، هو ما رأينا من التباين المذهل بين الطريقة التي يقدم بها القرآن إجاباته على هذه الأسئلة ، وطريقة غيره .

فعلى حين أن هذه الحقائق الأساسية قد برزت الى الوجود في ضوء القرآن اللامع ، منذ اربعة عشر قرناً ، نجد أن مجتهدي المفكرين من يبحثون عن هذه الحقائق خارج ضوء القرآن يصدرون دائمًا عن تردد وارتياح ، ولا يصلون الى أبعاض منها إلا بعد جهد جهيد ، دون أن يتوقّوا الوقوع في أخطاء فادحة .

٣ - دراسة مقارنة :

ويجب أن نعترف بأن تصورنا للخطة الأولية لهذا العمل كانت في شكل محدود ، بحيث لم نكن نتصور شيئاً سوى عرض القانون الأخلاقي المستمد من القرآن ، وربما من تعلم النبي ﷺ ، المبين الأول ، الثقة .

غير أن الأستاذ لويس ماسينيون M. Louis Massignon – الأستاذ في الكوليج دي فرنس ، في معهد الدراسات العليا بباريس – قد أبدى لنا رغبة في أن يرى هذه الدراسة تتناول في نفس الوقت بعض نظريات المدارس الإسلامية المشهورة ، وهو في سبيل هذا الهدف قد مكتئنا مما ضمّت مكتتبته من مؤلفات نادرة وثمينة ، مخطوطه ، أو مطبوعة .

كما أن الأستاذ رينيه لوسن M. René Le Senne – الأستاذ بكلية الآداب ، بجامعة باريس – ؟ قد اقترح علينا أن نقارن النظرية الأخلاقية المستمدة من

القرآن ببعض النظريات الغربية . وقد استجبينا بحمد الله لما أبدى من مقترنات موفقـة ، يبدو عملنا اليوم بفضلها أرحب مدى ، وأعظم توفيقاً .

فعملنا على هذا النحو نوع من التأليف ، تلتقي فيه الأفكار الأخلاقية ، من الشرق بنظيرتها من الغرب ، في مقارنة واعية ، محيدة ، بريئة من كل فكررة مسبقة ، ومن كل هوى متغصب لمدرسة بعينها ، رائدها الوحيد في كل مناقشة أن تحكم إلى العقل ، الذي يستهدي بالأسانيد الوثيقة .

ترى هل يكون هذا التقارب بين مختلف الثقافـات استهلاكاً في المجال العملي ، يعقبـه فهم أرحب مجالاً ، ونـزوع إلى الإنسانية أكثر امتداداً ، حيث تجتمع القلوب ، من هنا وهناك ، وتتشابـك الأيدي لخير بـني الإنسان ؟ !!

محمد دراز

باريس في ٨ يونيو ١٩٤٧